البصمة الإشارية... دليلا جنائيّا

Indicative footprint... Forensic Evidence

د.أسماء حمايدية

جامعة 8 ماي 1945/ قالمة/ الجزائر asma_bayane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/15/12 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/09/12

ملخص: يلمح المتتبّع لسيرورة الأحداث الواصفة لوقائع الجنايات فاعليّة العلامات اللّسانية والإشارية في كشف مرتكبيها، فأمّا أولاها فصاحبة حظٍّ وافر في الدّراسات اللّسانية الجنائية، يضمّها مصطلح البصمة اللّسانية، معالِجا سمات الفرد الكلاميّة بطريقة علميّة، عن طريق رصد التّجاوزات الكلاميّة ابتغاء تضييق دائرة الاتّهام وتيسير التّحقيق القضائي. والبصمة غير اللّسانية هي الأخرى لا يُنكَر أثرها الفعّال في فكّ لغز الجريمة، وهي ذات تجليّات كثرى، أدناها مراتب الحضور الجسديّ، وقد تتعدّى الجسد لتشمل علامات التّمويه لتغيير مجرى التّحقيقات. بناء على هذا، تروم هذه الورقة البحثية تبيان مفهوم البصمة الإشارية ودورها في تكثيف الأدلّة الجنائية، نظرا إلى قدرتها الحجاجية العالية من أجل تحقيق العدالة المرومة.

كلمات مفتاحية: الجناية، اللسانيات الجنائية، البصمة اللسانية، العلامة غير اللّسانية ...

Abstract: The tracker hints at the relevance of the events describing the facts of crimes and the effectiveness of the linguistic and indicative signs in the detection of perpetrators. The first of these, with ample luck in criminal linguistic studies, includes the term linguistic fingerprint, addressing the individual's verbal features in a scientific manner, by monitoring verbal abuses in order to narrow the circle The non-heterosexual footprint is also undeniable in its effective effect in deciphering the crime mystery, which has many manifestations, the lowest level of physical presence, and may transcend the body to include camouflage marks to change the course of investigations. Accordingly, this paper aims to demonstrate the concept of the indicative footprint and its role in intensifying criminal evidence, given its high argument capacity for justice.

Keywords: felony, criminal linguistics, linguistic footprint, non-linguistic sign...

المؤلف المرسل: أسماء حمايدية، **الإيميل:** asma_bayane@yahoo.fr

1. مقدمة:

يسري في أدبيات المعارف الإنسانية أنّ "الإنسان ليس سوى اللغة التي يتكلمها"[1]، بل قياساً على المقولة الديكارتية قيل: "أنا أستعمل اللّغة، إذا أنا إنسان"[2]، ومن هنا يقع الاتّفاق الجمعي على اعتبار "الإنسان والمجتمع والإنسانية منتجات لسانية"[3]، لأنّ العالم ككلّ لا يلج إلى أذهاننا إلاّ من خلالها، فالفرد مهما ارتقت أساليبه التّواصلية ليس باستطاعته امتلاك الكون رمزياً، ولكن بإمكانه فعل ذلك بواسطة اللّغة، لأنّه حين يسمّي الأشياء بمسميَّاتها فهو في غنى عن استحضار المعادلات الموضوعية، فيُضْمَن له الخلاص من ربقة الهناء والآن في ممارساته الحياتية.

اعتبارا لهذا، وفي ظِلِّ محدثات علم الاجتماع الثقافي وُصف الإنسان بأنه "كائن لغوي ثقافي بالطبع قبل أن يكون اجتماعيًّا بالطبع"4، فكل فرد منَّا يجد نفسه - في نشوئه - محكوما بنظام لغوي معلوم، يتلقّاه كما يتلقّى سائر النُّظم الاجتماعية الأخرى، بل يخضع لإملاءاته الجبريّة، بدليل أنه إذا "أخطأ في نطق كلمة ما أو استخدمها في غير ما وُضعت له، أو عادى قواعد لغته كان حديثه موضع سخرية، بل يُرمى بالغفلة والجَهْل، وإذا حاول أن يخرج كلّ الخروج عن النّظام اللغوي بأن يخترع لنفسه لغة يتفاهم بها، أصبح عمله هذا ضرْبًا من العبث العقيم"5. هذا يعني أنَّ اللغة نسق اجتماعي/ثقافي لا يرتبط وجوده بوجود الفرد، بل إنّ الفرد هو الذي يدخل إلى هذا النَّسق منذ ولادته فيتربّى فيه، ولهذا "من اللاَّممكن الزّعم بأنّ لغتنا هي ملك لنا، لأنها نسق ينبغي أن نتنازل له عن جانب كبير من فرديّتنا إذا أردنا أن ندخل فيه"6 .

واللّغة في مدارج المعرفة لغتان، ولا يختلف اثنان في أنّ جانبها اللفظيّ أسمى أدوات الاتّصال مقاما، ومع ذلك لا يمكن إنكار وجوه البيان الأخرى التي تصاحب اللّفظ وتقاسمه عمليّات التّدليل وقد تزيد عليه، وعل رأسها الإشارة، وقد جرى المثل العربيّ (ربّ إشارة أبلغ من عبارة) عُرفا مستساغا أوكده الجاحظ في البيان والتبيين بقوله:" اللفظ والإشارة شريكان ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه وما أكثر أن تنوب عن اللفظ."[7] والإشارة لديه اصطلاح عامّ تماما كما صوّرها ابن جنّي تدخل في حوزته

الإشارات والإيماءات والتلويحات والحركات الجسميّة، ونحوها، إنّه باختصار المصطلح المقابل للعبارة.

وقد أدّى إلى فتح آفاق جديدة في عالم الإشارة والاتصال لدى علماء البلاغة واللغة من بعد، ممّا جعلهم يتّجهون نحو بلاغة جديدة. وتشير الدراسات المحدثة إلى أنّ دارون (Darwin) كان أوّل داع إلى الاهتمام باللغة الإشارية، باعتبار أهمّيتها في التفاعل الإنساني، إذ أكّدت البحوث العلميّة أنّ ما يزيد عن 90% من قدراتنا على التأثير في الآخرين يقع خارج إطار الكلام الذي نستخدمه. لذلك قيل:" إن الإشارة مليئة بالفصاحة للناظرين الحكماء واليقظين، الذين يملكون مفاتيح تفسيرها، ويعرفون كيف يلاحظون، وماذا يلاحظون."[8] كونها تتخذ ضمن الحضارة الواحدة نماذج معبّرة من المعاني يتوارثها القوم جيلا بعد جيل تماما كاللغة المحكية.

اعتبارا لهذه الأهميّة برز علم الكينات (kinesics) على يد بيردسل(Birdsall) للاشتغال على الإشارة، معتبرا مصطلح (كيفيم) وحدة أساسيّة في مقابل الفونيم والمورفيم. ومن مسمّياته أيضا علم الحركات، ويقابله علم الباركينات (parakines) وهو علم انعدام الحركة، كالوقوف والجلوس، وشخوص البصر وحمرة الوجه... ويندرج تحت الإشارة ما يسمّى باللغة الجسدية واللغة الصامتة ولغة الصم والبكم والإشارة اللونيّة وإشارات الطّرق والإشارات الصّناعيّة[9]؛ ولهذا تضمّ الإشارة عند اللّسانيين الغربيين إلى علم الإشارات أو الرّموز أو ما يعرف بالسيميولوجيا.

واللّغة بوصفها نظامًا اجتماعيّا حاضرة بشقّيها في مختلف الخطابات اليومية، العادية منها والرّسمية، وهي معولها في البناء والتّحليل معا، إليها الاحتكام في التّخريج الدّلالي وبها الحكم على متلاغيها صَنعة وخلُقا وفِكرا وتوجُّها، وقد أمكن للمنجزات العلميّة المعاصرة أن تتعدّى هذه المعطيات البديهيّة إلى تشييء اللّغة لتعاملها معاملة المحسوسات التي لا منفذ معها للاحتمال، تماما كما يحدث في اللّسانيات الجنائية، القائمة على تحليل دقيق ومنهجيّ للخصائص اللّسانية التي تتميّز بها لغة متّهم في أحد الدّعاوي القضائية لتبرئة ذّمته أو إدانته. وهي ذات مردوديّة معلومة غربيّا، لكنّها لا تزال عربيّا تشكو ضعف التّأليف والتّنوير، ما جعلها تفتقد منزلتها الحسّاسة في الميدان القضائي تحديدا.

يتمّ تحليل الأدلّة اللّغويّة من طرف خبير اللّغة الجنائي الذّي يتمتّع بقدرة التّمييز بين الاستعمالات اللّغوية كشفا للأنماط اللّغوية المائزة بين الأفراد من خلال تحليل البيانات الصّوتية والخطّية واللّهجية والأسلوبية وما إلى ذلك، وهذا ما يصطلح عليه بالبصمة اللسانية.

ولا مرية أنّ نظيرتها غير اللّسانيّة هي الأخرى فعّالة في حلّ المشكلات الجنائية، ما دامت الإشارة عادة ملازمة للّفظ تواصليّا، وقد تنوب عنه، وقد تتجاوزه تدليلاً، وما أكثر حصائل التّحقيق المثبتة لتدخّلها في إثبات الجناية أو نفيها، على غرار ما نشاهده في الحصص التّلفزيونية والأشرطة الوثائقيّة وحتّى الرسوم المتحرّكة، حيث ترشدنا التّمثيليّات إلى دور الإشارة بأنواعها في تذليل مسالك التحقيق وإحقاق العدالة ولو بعد حين، وهذا تحديدا ما تروم هذه المباحثة بيانه، منطلقة من إشكاليّة أساسة مفادها: كيف تسهم البصمة غير اللّسانية في فكّ شيفرة الجريمة؟...

وتتبدّى أهميّة العمل في لفت الانتباه إليها؛ كونها لم تحظ بوافر العناية البحثيّة مقارنة باللّسانية منها، ثمّ إنّها مسلك واضح نحو البينيّات، أنّى تتضافر العلوم في تعزيز مسارات الدّلالة المرجوّة. وتقتضي طبيعة البحث انتهاج المنهج السّيميائي الذّي يلائم الإشارة في التّشريح سطحا وعمقا، مع استرفاد المنهج الوصفيّ القائم على بنائية الظّاهرة اللّغوية وتحليلها.

2. في اللّسانيات الجنائية:

2. 1 المصطلح حدّا وحدودا:

يقمن البدء بذاك المنعطف الاصطلاحي الذي يواجهه الباحث الأكاديميّ العربي الميّال إلى متابعة ما استجدّ في الباحة العلمية من معارف لغوية، كاللسانيات الجنائية، التي تتراوح أبحاثها بين مصطلحات كثرى، كعلم اللغة القانوني، اللسانيات القانونيّة، اللسانيات القضائية، علم البصمة الكلامية...ومع ذلك يحسن الفصل بينها ما دام يجري الاتفاق على أنّ اللغة في المجال القانوني وإن كانت واحدة مختلفة الخصائص، فلغة التّشريع غير لغة المرافعات، ولغة الموادّ الدّستورية غير لغة التّحقيق، وهكذا، ولهذا، تصبح اللسانيات القضائية العلم المعنيّ بلغة الحكم القضائي، جامعة بين ما يتلفّظ به

القاضي والمحامي، وهي لغة تعيينية لا تحتمل غموضا أو تأويلا. أمّا اللسانيات القانونيّة فعلم يهتمّ بلغة الخطاب القانوني، وهي لغة تعبّر عن معرفة خاصّة، "غالبا ما تكون غير مفهومة فضلا عن مصطلحاتها ذات المفاهيم الغامضة، ولتوضيح ظهور هذه اللغة الخاصة واختلافها عن اللغة العادية اختار الباحثون تناول اللغة القانونية على أنّها ظاهرة لسانيّة في حدّ ذاتها؛ كونها لغة إسهاب وإطناب وذات مفردات متخصّصة جدّا، وغالبا ما تكون طويلة تستخدم تراكيب جمل غير عادية[10]. وأمّا اللّسانيات الجنائية فعلم يفيد من المنجزات اللّسانية في إقرار العدالة إمّا بالإدانة أو التّبرئة، بوصف الجناية كلّ جريمة يعاقب عليها القانون، وتحسُن هنا الإشارة إلى أنّ الجرائم من حيث صلتها باللغة نوعان[11]: جريمة لغوية، وهي المقتصرة على اللغة تلفظا أو كتابة ما لم تؤدّي إلى جريمة أخرى، والغاية من الحكم القضائي المترتّب عنها الرّدع والزّجر. وجريمة من نوع آخر تكون اللّغة إحدى أدواتها، فتصبح دليلا مضافا أو قرينة مساعدة في تبيّن الحقيقة، وكلا النّوعين يمكن فيهما الإفادة من اللسانيات الجنائية. عموما، لقد لخّص دائرة مصطلحها صالح العصيمي قائلا:" ففي ترجمة المصطلح يمكن أن نقول اللسانيات القضائية إذا كنا نتحدّث عن تحليل اللغة في المجال القضائي، أو نقول اللسانيات القانونية إذا كنا نتحدّث عن تحليل اللغة في الميدان القانوني، أو اللسانيات الجنائية في مجال تحليل اللغة ضمن القضايا الجنائية وهكذا... وأخيرا إذا أردنا الاطّراد فيمكن أن نقول اللسانيات الجنائية للجميع من باب: لا مشاحة في الاصطلاح."[12]

تعريفيّا، يكاد يقع الاتّفاق العلميّ على أنّ اللّسانيات الجنائية "فرع من فروع اللّسانيات التطبيقية، يقوم على دراسة وتحليل وقياس البيانات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة بهدف تحديد هويّة الجاني أو المتّهم."[13] وإن كان هذا لا ينفي ما يوجد من خلاف قائم بخصوص حصر المصطلح أو توسيعه، ففئة تقصره على استخدام النظريات اللسانية في الجرائم التي تشكّل فيها البيانات اللغوية جزءا من القرائن، وأخرى تضيف عليها دراسة كلّ الوشائج القائمة بين اللغة والقانون.

ومن أبرز فروعها ما يعرف باللّسانيات الصّوتية الجنائية، وهي" العلم الذي يستخدم تقنيات ونظريّات علم الأصوات في التّحرّي في المسائل القانونية، أو كشف هوية الجناة

من خلال فحص بيّنات صوتيّة مسجّلة أو مباشرة، صدرت لحظة حدوث النّزاع أو الجريمة. وعليه، كان إثبات هويّة المتحدّث أهمّ تطبيقاته القائمة على دراسة البصمة الصوتيّة."[14]

عمادا على هذا، نستشعر صعوبة مهمّة اللّساني الجنائي، فهو ملزم بسعة معرفية تثبت قدرته على التعامل مع مختلف المجالات اللسانية، كتحليل الخطاب، والأسلوبية، وعلم الأصوات، وعلم اللهجات ونحوها، ويحقّ هنا التساؤل: متى يستدعى اللسانيّ الجنائيّ للإدلاء بشهادته؟ يقول عبد المجيد الطيب عمر:" إن اللغوي قد يستدعى في أيّ مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية، وقد يستدعى في مرحلة دون أخرى، حسب وجود البيّنات وظهورها، وقد يستدعى قبل أن تصبح المسألة موضوعا لنزاع جنائي أو مدنيّ."[15]

2.2 مجالاتها:

إنّ الجريمة إن لم تتوفّر على أدلّة لغوية لا تستوي مقاما ضمن اللّسانيات الجنائية، أي إنّ اللّغة هي الأداة التي يمكن بها التّقرير إن كان المجال مباحا للتّطبيق فيها، وهذا لا ينفي كثرة مجالاتها، فهي "تبدأ بمسألة الأصالة في التأليف ونسبة مكتوب إلى مؤلّفه (كما في السرقات العلمية والحقوق الفكرية والإخلال بالأمانة العلمية) إلى الجنايات الإجرامية التي تستخدم اللغة أداة فيها، مثل رسائل الخطف، والتّهديد، والإرهاب، والقتل، وطلب الفدية، وغيرها من ممارسات التّواصل اللّغوي لأغراض سيّئة أو إجراميّة.[16] وما ينبغي الالتفات إليه أنّ النّصّ الجنائي سواء كان منطوقا أو مكتوبا قد يكون صادرا من المتّهم أو من الشّهود أو من المحامين والقضاة ورجال الشرطة والمحقّقين؛ أي إنّ اللسانيات الجنائية ليست من واقع تسميتها مقتصرة على ما يصدر من المتّهم أو الجاني أو المجرم، بل تمتدّ إلى تحليل ما يصدر أيضا من غيرهم، ممّن لهم علاقة بالجريمة سواء كانوا شهودا أو قضاة أو مشرّعين. واللّساني الجنائيّ بدوره هو من يدرس ويفسّر استخدام اللغة بدءا من مسرح الجريمة، ثمّ التّحقيق في الشّرطة، ثمّ المرافعات والمنازعات في المحكمة، ثمّ صدور الحكم مستخدما التّحليل اللّساني التّطبيقي أو تحليل الخطاب...[17]

2. 3 نشأتها:

يصعبُ الجزم بتحديد تاريخ معيّن لنشأة اللّسانيات الجنائيّة، وإن كان بعض الباحثين الغربيين يعتبرون انشغال الشّعوب بالخلافات القائمة بشأن إثبات صحّة نسبة بعض المؤلّفات الأدبيّة والمسرحيّة والروائية لكتّابها شيئا من بوادر اللسانيات الجنائية، ومنهم من يجعل منها تلك الطرائق المعتمدة في إثبات صحة الأحاديث النّبوية، على غرار ما فعل الطّبريّ.

حديثا، اعتُبِرت بعض الدّراسات لبنات أساسة للّسانيات الجنائية لاعتمادها على نظريّات علم اللّغة الاجتماعي وتطبيقاته في مسائل ذات صلة بالجريمة والنّزاعات القانونية، كما عدّت مختبرات مكتب التّحقيقات الفدرالية (FBI) قاعدة رئيسيّة لتطوير ممارسات اللّغويات الجنائية، وأعطيت درجة أعلى من المصداقيّة مع تنامي التقدّم التقني، فحازت على اعتراف الدّوائر العدلية في كثير من الدّول المتقدّمة، وأنشئت لها المختبرات اللّغوية الجنائية، التي يعمل بها لسانيون مدرّبون تدريبا عاليا يتجاوز علوم اللّغة إلى علم النّفس وعلم الاجتماع والعلوم الحاسوبية وعلم الإجرام؛ لتقديم شهاداتهم في المحاكم والدّوائر القانونية، بناء على تحقيقاتهم اللغوية، سواء على مستوى اللغة المنطوقة أو المكتوبة، فأمّا الأولى فلا يكتفون بالتركيز على ما قيل بل كيف قيل، مع الأخذ في الحُسبان اللهجة واللكنة والنطق والنبرة والنّغمة والنّغمة... وأمّا الثانية فيبحثون في ميزات النصّ، من حيث التّهجئة، وبناء الجملة، واختيار الكلمات، وعلامات الترقيم...

وبالنّظر إلى ما أُقيمَ من مؤتمرات علميّة دوليّة منذ ثمانينيات القرن الماضي في اللّسانيات الجنائية ثمّ تواتر تخصّصها في الدّراسات العليا، مع تهيئة مراكز خاصّة بها _كالذي في جامعة أستون (Aston) ببريطانيا-نخلص إلى أنّ اللسانيات الجنائية أسرع مجالات اللسانيات التطبيقيّة نموّا، فصلتها بالعدالة جعلتها مجالا خصبا يثير الاهتمام، فضلا عن طبيعته البينيّة التي تزيد من حيويّته...

2. 4 أهمّيتها:

استحسن صالح العصيمي صنيع كلّية اللّغة العربية في جامعة الإمام بالسّعوديّة حين قرّرت تدريس مادّة اللغة والقضاء، لكنّه يعيب عليها اتّجاهها الصّرف نحو التّدقيق اللّغوي، يقول:" وعلى الرّغم من أهمّيّة هذا المنحى فليس كافيا في نظري عن الاهتمامات

الحديثة التي نؤكّد فيها على أنّ أهمّية هذا العلم ناشئة عن اهتماماته التي أشارت إليها الأدبيّات، ومنها:

_ التوثّق من نسبة مؤلَّف سواء في قضايا الحقوق الفكريّة أو غيرها من القضايا...

_ إمكانية فكّ شيفرات لغة المنظّمات عبر رسائل التهديد والبيانات المبثوثة عبر وسائل الإعلام.

_ مكاشفة معلومات أساسة واستثنائيّة يمكن بها تقييم مقاصد الجماعات الإرهابية والمتطرّفة، والتنبّؤ بها قبل حدوثها، ومن ثمّة منع حدوثها أو التخفيف من آثارها...

_ تبيان ما قد تحويه العقود من حيل لغويّة تعزّز سلطة الشركة على العميل وتطمس حقوقه القانونية.

_ أمنيّا، التّحليل اللّساني الجنائي للغة المنظّمات المتطرّفة يساعد في استباق الأزمات والحوادث الإجرامية، كما يعمل على تنمية الحسّ اللغوي لدى رجال الأمن بما يفيدهم في أداء مهامّهم.

_ قضائيّا، يمكن لتحليل لغة الإجراءات القانونية كشف تأثير القوّة والنّفوذ في مجرى العدالة بإلباس بريء تهمة ما.

3. محاذير اللّساني الجنائي:

إنّ تلك الأهميّة تلازمها أمور أخرى مهمّة ينبغي للسانيّ الجنائي استدراكها والحذر من أن تختلط عليه، لأنّه قد يحدث بعض التّساهل في توثيق ما صدر عن المتّهم، لكنّه من الناحية المنهجيّة خلاف مقتضى العدالة، ومنها[18]:

_ الفروقات بين لغة الجهات الرسمية من جهة، ولغة الشهود والمشتبه بهم من جهة أخرى.

_ للغة المنطوقة تقاليدها الخاصة وللغة المكتوبة أيضا، ولهذا وجب توثيق المنطوق بصورة تنقله وصفيا ولا تشوّهه. وفي هذا إلماح إلى ضرورة التّدرّب على الكتابة الصوتية برموزها المعروفة دوليّا حتّى ينقل النّبر والتّنغيم والإطالة والتوقّفات في كلام المتّهم كما هو، فكلّما كان أدقّ كان أحرى في إرساء العدالة.

_ هناك فرق بين اللغة المتزامنة مع الحدث وأثنائه وبعده، ثمّ من الطّبيعي أن ينسى الشّخص بعض التفصيلات المصاحبة للأحداث، ولهذا وجبت الدقة في توصيف الواقع.
_ ليس هناك قواعد جامعة مانعة للتّعامل مع النّصوص الجنائية، ولهذا فالمهمّة صعبة وتحتاج إلى ممارسة ودربة، وهي تختلف بالضرورة تختلف من لغة إلى أخرى.
_ الفرق قائم أيضا بين اللغة التي تعود إلى مؤلّف واحد والعائدة إلى كتّاب مشتركين، ولهذا وجبت أهمّية الوعي بأساليب المحامين والمحقّقين، فقد يشتركون في إملاء ما يريدون على متّهم، ووظيفة اللّساني الجنائيّ التّنبّه إلى ذلك.

4. البصمة الكلامية:

4. 1 مفهومها:

لغويا، تردّ لفظة بصمة إلى الجذر اللغوي (بصم) الذي يعني أثر الإصبع في شيء ما، وهو ذات المعنى المتسرّب إلى هذا المصطلح اللساني، مشيرا إلى الأثر الخاصّ لكلام فرد ما، على أساس أنّ "كلّ إنسان يستخدم اللغة بطريقة مختلفة، وأنّ هذا التّفاوت بين الناس يمكن ملاحظته بسهولة ويقين على أنّه بصمة، وبعبارة أخرى فإنّ البصمة الكلامية هي عبارة عن مجموعة من السّمات التي تجعل المتكلّم أو الكاتب فريدا من نوعه."[19] إنّها سلوك الفرد اللفظيّ وطريقته الخاصّة في التّعبير وأسلوبه في أداء الكلام؛ أي الخصائص الصوتية والدلالية والبصرية والاجتماعية والنفسيّة والثقافية التي تتميّز بها لغة شخص ما.

وأساس تسمية المصطلح يعود إلى التّفرقة اللّسانية القائمة بين اللّغة والكلام، فاللغة هي النظام المرتسخ في ذهن الجماعة اللغويّة بفعل الاتفاق الجمعي، وأما الكلام فاهو الإنجاز الفعليّ للغة. و"لكلّ متكلّم طريقته الخاصّة في أداء اللّغة بدءا من معجمه الخاصّ ومرورا بصوره الخاصّة وإيقاعاته وانتهاء بتركيباته الكلاميّة، وجميعها تتشكّل انطلاقا من وضع المتكلّم النفسي والاجتماعي والثقافي."[20]

بناء على هذا، فإنّ دراسة البصمة الكلاميّة معناه "كشف سمات الفرد الكلامية الخاصّة بطريقة علميّة، عن طريق رصد التجاوزات النصيّة للمتكلّم ومراقبة الانحرافات عند المتكلّم، كتكرار صوت أو لازمة أو مجافاة الترتيب التقليدي لنظام الجملة، أو بناء

تسلسلات متشابهة من الجمل، بغية الكشف عن رؤى المتكلّم وملامح تفكيره، وما وراء ألفاظه وسياقاته من معنى ومغزى؛ من أجل خدمة المحكمة ورجال القانون في التوصّل إلى أدلّة تساعد في حلّ القضايا التي تكون اللغة جزءا من أدلّتها"[21].

4. 2 مصدرها:

يكمن جوهر الإنسان في لغته الصادرة لزاما عن لاوعيه، يقول جاك لاكان:" إنّ اللاّوعي هو منبع اللغة الأساسيّ، وهو مصمّم كاللغة، له قوانينه وقواعد بناء عباراته وصفاته الجوهرية، لذلك فهما صنوان، كما يؤكّد علم النفس اللغوي، فثمّة توحّد بين منشئ النّصّ وأسلوبه اللغويّ، بحيث لا انفصال بينهما، ولا انفصام إلى الحدّ الذي يصبح فيه كاشفا عن مكنونات صاحبه، ومعبّرا عن خباياه."[22] و" كلّ منشئ يختلف عن أقرانه المنشئين بما يتّسم به من سمات ذهنية وفكريّة وانفعاليّة وأمزجة وطباع، سويّة كانت أو غير ذلك، فهذا التمايز الشخصي يتبعه تفرّد في الأسلوب... مع التأكيد أنّ المنشئ مهما أوتي من المهارة اللغوية والقدرة اللسانية والتنوّع في أسلوب الكتابة لا يستخدم كلّ المعجم الذي تعرفه لغته، ولا يفيد من كلّ إمكانات البنية اللغوية المتاحة له عندما يتحدّث أو يكتب اللغة."[23] ولزامًا لهذا تصنع خياراته اللغوية ما يسمّى بالخاصّية الأسلوبيّة التي يمكن للخبير اللغوي ملاحظتها وقياسها، بوصفها محور التحليل، سواء كان الاختيار على المحور الاستبدالي، حيث كل كلمة في أيّ جملة هي انتقاء من سلسلة عمودية من الكلمات التي يصحّ أن تنوب عنها، أو على المحور الأفقي حيث يختار المنشئ من إمكانات التّأليف ما يناسب تجربته.

4. 3 فنّياتها:

يمكن تحديد البصمة الكلاميّة انطلاقا من جملة الفنيّات اللّغوية الآتية[24]:

4. 3 .1 المعجم الكلامي: إنّ كلّ اختيار **معجميّ** هو اختيار عشوائيّ يصف دواخل النّفس بطريقة لا إراديّة، فكلّ متكلّم تسيطر عليه ألفاظ خاصّة نابعة من واقعه الثّقافي والاجتماعي والنّفسي والوظيفيّ شاء أم أبى. ويمكن هنا استثمار معطيات المنجَز المعجمي للكشف عن البصمة الكلاميّة، كالاتّكاء على مخرجات نظريّة الحقول الدلالية ودلالات الصّيغ المعجميّة ...

4. 3. 2 الصّورة الكلاميّة: يؤكّد علم النّفس اللّغوي أنّ صور المتكلّم رمز لحقائقه الواعية وغير الواعية، ويمكن النّفاذ إلى البصمة اللّغوية من طريقها تحليل مستوييها: التعييني والتضميني. ولا جدر أنّ للغات هنا خصائصها التعبيرية، فاللغة العربية مثلا تقدّم إمكانات صورية أكبر لاحتفائها بالمجاز.

4. 3. 3 الإيقاع الكلامي: كلّ إيقاع صوتيّ هو في حقيقته إيقاع للشعور، ويتمّ تدارسه جنائيا من خلال ملاحظة حجم الكثافة المعجميّة واحتساب معدّل طول الكلمة والجملة، وتقدّم اللغة العربية إمكانات مضافة من خلال الإيقاع الدّاخلي للغة، ممثّلا في موسيقى جرسها بائتلاف حروفها وتجانس عباراتها، للإيقاع الخارجي ممثّلا في المقطع الصوتيّ دوره في كشف المتهم، إذ تشير الأبحاث إلى أنّ المتكلّم العنيف تهيمن على نصوصه المقاطع القصيرة فالمتوسطة...

4. 3. 4 التّركيب الكلاميّ: إنّ اختراق التّرتيب الطّبيعي للنّظام اللّغوي بما تسمح به قوانين اللّغة المستخدمة يعكس نفسيّة صاحبه، وهذا ما أثبتته الدّراسات البلاغية والأسلوبية من خلال عدد من العناصر التركيبية، من مثل: التقديم والأخير والحذف وطريقة إسناد الأفعال وتركيب الجمل وأدوات الرّبط وغيرها من الانحرافات الأسلوبية عن مستوى الكلام العادي إلى الكلام غير النمطي، وأشكاله كثيرة كتحوّل المتكلّم من ضمير المخاطب إلى ضمير الغائب (الالتفات) استهجانا ونفورا، والتراكم أيضا سمة أسلوبية تعين في كشف المتّهم، كأن تراه يراكم الألفاظ من غير وصل منطقي أو عطف لغوي من باب العجلة وهكذا...

5. وماذا عن البصمة الإشارية في التّحليل اللّساني الجنائي؟

في الواقع، تردّدنا كثيرا في استخدام هذا المصطلح الذّي نريده أن يكون مقابلا للبصمة الكلامية/ اللّسانية، محمولا على ما يمكن التّدليل به إشاريّا – بوصف الإشارة جمّاعة لكلّ العلامات غير اللّغوية كمّا سلف بيانه في مقدّمة البحث-على التّفرّد؛ أي في مقابل اللّغدية (اللغة الفردية) توقّعنا وجود الإشارة الفرديّة، التّي تحدث لاشعوريّا وإن حرص صاحبها على إخفائها. ونحن في إطار البحث والتقصّي نخال أنّ الميل الجارف في عرف العدالة إلى الأدلّة الجنائيّة المادّية المتنوّعة يحقّق الكفاية التّحقيقيّة، خصوصا

أنّ "المجرم في غالب الأحيان يخلّف وراءه -سهوا-آثارا نتيجة للحالة النّفسيّة الصّعبة التي تجتاحه أثناء ارتكابه الجريمة، أي إنّ الضّغط النّفسي يجعله ينسى الوسائل التي استعان بها لاقتراف الجريمة، أو سقوط آثاره البيولوجيّة في غفلة منه".[25] ثمّ إنّ تلك الخطوات الممنهجة التي يسلكها الطّبيب الشّرعيّ بدءا من مسرح الجريمة وانتهاء بالجثّة ممّا يُستأنس به في التّحقيقات الأمنيّة كونه الأوحد القادر على تحديد سبب الوفاة وبه يتحدّد نوع الدّليل الجنائي.

ثمّ إنّ سمات الشّخصية الإجرامية ممّا قد يتداخل مع ما يُحتمل من البصمة الإشارية بيانه، إذ هناك اعتقاد بأن" السلوك الإجرامي يرجع إلى بعض خصائص الشخصية، وهي ذات طبيعة مرضيّة، وتوجد قبله، تماما كما فعل سيزار لومبروزو (César Lombroso) في كتابه الإنسان المجرم، مبيّنا أنّ هناك أشخاصا يتميّزون بخصائص جسدية وملامح عضوية خاصّة وسمات نفسيّة معيّنة، يندفعون إلى الجريمة بتأثير تكوينهم البيولوجي اندفاعا حتميّا؛ أي أنّه مجرم بالفطرة أو بالطّبع، بحيث لا علاج له غير استئصاله من المجتمع. بمعنى أن هناك صفات عقلية ونفسية وجسمية إذا توافرت في شخص المجرم تدفعه بلا اختيار إلى السّقوط في هوّة الجريمة، وقد ذكر منها" انحدار الجبهة وضيق تجويف عظام الرّأس، وبروز عظام الوجنتين، وغزارة في شعر الرّأس والجسم، وقلّة شعر اللحية، وطول مفرط في الذّراعين والأصابع، وضخامة الفكّين، والشّذوذ في حجم الأذنين وفرطحتها، والشذّوذ في تركيب الأسنان، وانعكاف الأنف وفرطحتها، والبلوغ الجنسيّ المبكّر... فوجود خمس علامات على الأقلّ منها تصيّر الإنسان مجرما بالفطرة. كما عدّد بعض الصّفات النّفسيّة والسّلوكيّة التي تميّز المجرم من غيره من الأفراد، منها ضعف الإحساس بالألم، وانعدام الشّعور بالشّفقة، وسرعة الانفعال والاندفاع، واللاّمبالاة، وضعف الوازع الأخلاقي، وعدم الشّعور بالذّنب... وقد اضطرّ لومبروزو إلى تعديل آرائه بعد ما وجّه له من نقد بنّاء دفعه إلى تطوير ها آخذا بعين الاعتبار أثر البيئة والعامل العصبي في السّلوك الإجرامي، كما نفت دراسات معمّقة اشتراك المجرمين في تلك الميزات العضويّة والنّفسيّة والعصبيّة ما يصيّرها علامات إشاريّة نسبيّة لا يمكن الارتكان إليها في ظل محدثات النظريات النفسية والاجتماعية

والاقتصادية والدينية المحلّلة لطبيعة الإجرام، ثمّ إنّها بهذا المعنى تحديدًا لا تتناسب والمطلوب من بحثنا، فلا يمكن أن تخرج البصمة غير الكلامية عن حدود ما يلاحظ في تصرّفات المجرم من علامات لا شعوريّة تثبت إدانته.

وتقمن الإشارة إلى أنّنا لم نجد في حدود بحثنا ما يمكن الاستناد إليه في التّعرّف على مصطلح البصمة غير اللّسانية، حتّى إنّ تآليف اللّسانيات الجنائيّة العربية -القليلة-التي جمعناها لم تشر إليها ولا إلى إمكانيّة استثمارها في تحقيق العدالة. ومع ذلك، التمسنا ما يمكن به التّدليل عليها حين استدلّ أصحابها في معرض حديثهم عن بعض الدّلائل (علامات الترقيم) التي جعلوها سندات لغوية في كشف الجاني في عمليّات جنائية غربيّة. حيث يروي جون أولسون (John Olsson) كيفية كشف هويّة مجرم عن طريق مجموعة من الرّسائل النصيّة التي أرسلها المجرم نفسه من هاتف ضحيّته، واعتمد التّحقيق اللّسانيّ على ملاحظة الاختلافات البسيطة في علامات الترقيم، فاستطاع التّعرّف على هويّة قاتل السيّدة (ديانا لي) وهو عشيقها (دايفيد ريان) في شباط 2012، الذي أرسل رسائل نصيّة كاذبة إلى عملائها، يطلب منهم الابتعاد عن المنزل، وتبيّن التّحقيق فيها أنّ الضّحيّة لا تضع فراغًا بعد الفواصل، كما أنّها تستخدم الوقفة لإنهاء جملها، بينما وضع المجرم فراغات مميّزة بعد الفواصل، وعلامات الاستفهام.[26]

فالفراغات هنا -التي هي ضرب من التّشكيل البصري-وكذا علامات التّرقيم -التّي هي مصاحبات شكلية للألفاظ-بصمات غير لغويّة مثّلت خصائص أسلوبيّة خاضعة لاختيارات اللّاشعور عند المجرم، أي أرسلها لا وعيه لا شعوريّا -بحكم الوثاق الشّديد بين اللّغة واللاّوعي كما أشار إليه جاك لاكان-أي إنّها سمة لصيقة بشخصِه ولا يمكن له أن يغادرها طوْعًا.

ونطمئنّ إلى أنّ اللّسانيات الجنائيّة لا تُغفل أثر العلامة غير اللّغويّة في التّحقيق الجنائي لمّا نرى اتّفاقا علميّا على جعل تحليل الخطاب مجالا ثرّا وقسمًا خاصّا منها، يُشتغل فيه على" إظهار وظيفة كلّ جزء من الكلام من خلال الشّرح والتّفسير والتّأويل، وتستخدم فيه آليات الهرمينوطيقا والسيمياء ".[27] ولكن عبد المجيد الطيب عمر يعتبر تحليل الخطاب ضمن اللسانيات الجنائيّة -نقلا عن تيرسما (Tiersma)- "إجراءً يقوم عل تحليل النّصّ

المكتوب أو الشّفهي، وذلك بقصد الإجابة عن أسئلة مثل: من هو الشخص الذي ابتدر الحوار؟ وهل كان المتّهم موافقا على المشاركة في ارتكاب جريمة ما؟ أم هل كان مرغما على القيام بعمل إجراميّ ما؟ ... وهنا يقوم عالم اللغة الجنائيّ بالنّظر في بعض ملامح استخدامات اللغة وتراكيبها وما يترتّب عن ذلك من مقاصد ومعان محدّدة. فقد لوحظ مثلا في جرائم الاغتصاب والجرائم المتعلّقة بالشّرف أنّ المتّهم غالبا ما يجنح إلى استخدام صيغة المبني للمجهول ليدفع عنه التّهمة الموجّهة إليه. واستخدامه ضمير المتكلّم (أنا) بدلا من ضمير الجمع (نحن) ربما يدلّ على عدم موافقة المتّهم على الاشتراك في مؤامرة جماعيّة..."[28] والظّاهر من هذا اعتدادهم بالجانب اللّغوي المحض، وهو قطب الرّحى خطابيّا، لكنّ " الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه، إذ كثيرا ما يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته) ولكنّه قد يتضمّن قرائن تجعله غامضا غير مفهوم دون الإحاطة بسياقه، ومن ثمّ فإنّ للسّياق دورا فعّالا في تواصليّة الخطاب وفي انسجامه بالأساس، وما كان ممكنا أن يكون للخطاب معنى لولا الإلمام بسياقه."[29] الذي يتمظهر في شكلين: لفظيّ ومقاميّ، وتنحدر الإشارة ضمن ثانيهما مؤدّية أغراضا مختلفة، موزّعة بين تكثيف دلالة الملفوظ وتسييجها، وقد تتجاوز هذا لتغدو علامات تفنّد ما يقوله صاحبُها وقد تشي بما يحرص على إخفائه، مثلما نراه في تحرّيات الجرائم من خلال تمثيليّات واصفة لوقائع الجناية، وما يُلفت الانتباه أنّها علامات بصريّة مشتركة بين الجُناة، في ناصيتها لغة الجسد، وعلى رأسها جميعا العين؛ كونها صاحبة الفضل الأوّل في الإبانة عن حواشي النّفس، وتكثر منها في توصيف الأحداث الشّاخصة والزّائغة، ثمّ تراها خاشعة عند الإقرار بالذّنب، وحاجة المحلّل اللساني الجنائي هنا إلى آليات التّحليل السّيميولوجي لا تحتاج إلى بيان.

وتصنّف تلك العلامات الجسديّة كعلامات إشاريّة مساعدةٍ في التّشخيص والتّعيين، ولكنّها لا ترقى إلى مصافّ البصمة التّي تُبنى لزامًا على الفُرادية والغيريّة. وفي هذا الباب نحتمل أن تكون تلك الرّموز التّي يستخدمها المجرم فتكون شفرته الخاصّة فلا يقاسمه فيها جانٍ آخر من صميم البصمة غير اللّسانية، مع الإقرار بوجود شفرات مشتركة تؤكّد انخراط الأفراد في عصابة إجراميّة، تضمن لهم التّواصل الآمن فيما بينهم في حين تمارس

التّضليل الأمنيّ، وهنا يحضرنا مثال ذبيح الإنسانية (جمال بن إسماعيل) في بلادنا، تلك الحادثة الشّنيعة التي هزّت الوطن بله أخذت أصداء عالميّة وكادت أن تورّطه في محنة جديدة، إذ ساعدت العلامات الجسديّة من قبيل صور الوشم وحركة الأصابع في كشف انتماء بعض المتورّطين في قتله إلى جماعة الماك التي اعتبرتها الدّولة جماعة إرهابيّة.

غربيّا، من الجنايات التي تستشفّ منها أمثلة الاستدلال على البصمات غير اللّسانية صنيع القاتل (هنري دبوسنيس)، ففي عام 1883 أدين بقتل زوجاته الثلاث، وقال الخبراء أنّ الشّرطة وجدت في بيته قصائد غير واضحة وقاتمة المعنى، كما عثرت على رسومات لنساء جميلات ورموز ذات شكل رياضيّ، لا تزال تشكّل ألغازا شديدة التّعقيد إلى يومنا هذا...

وفي عام 1953، تمّ العثور على جثّة شخص تبيّن للشّرطة فيما بعد أنّها للطّالب الجامعي آنئذ (بول روبن) المعروف بسلوكه الإجرامي، وقد وَشم على بطنه شيفرات، وفي حقيبته صورة لطائرة نازيّة ونظّارة سميكة، وعجز المحقّقون على فكّها إلى هذا اليوم[30].

و(زودياك)، الاسم المستعار لمجرم منسوبة إليه ثلاثون (30)جريمة قتل ولم يقبض عليه قطّ، رغم أنّه أرسل جملا مشفّرة إلى الصّحف، فضلا عمّا كتبه من نصوص على قمصان ضحاياه مكوّنة من ثلاثة وستّين (63) رمزا، لم يفكّ قليلها إلاّ بعد مرور واحد وخمسين(51) سنة، حيث نشر مكتب التّحقيقات الفدرالي الأمريكي (FBI) في سان فرانسيسكو عبر حسابه بموقع تويتر بيانا أشار فيه إلى أنّ الشيفرة المنسوبة إلى القاتل زودياك تمّ حلّها من مواطنين عاديين، وقد مات زودياك قبل أن يدان، وأصبحت قصّته مصدر إلهام لعديد الأعمال الروائية والفنية، أشهرها فيلم ZODIAK الأمريكي، الذي صدر عام 2007[31].

6. خاتمة:

عمادا على ما تقدّم نخلص إلى أنّه أمكن للّسانيات الجنائيّة تجاوز حدود الوظيفة التّواصليّة إلى إثبات الأدوار القانونية المثلى للّغة، لا سيما في الأحداث الجنائيّة، أنّى يمكن للأدلّة اللّغوية في مسرح الجريمة ولواحقها الإسهام في إثراء التّحقيقات، بناء على تحليل لسانيّ رصين يتتبّع طبيعة المعجم اللّغوي المنتقى وطرائق نظم كلماته وما تثيره من صور

ذهنية، فضلا عن تقصّي الإيقاعات المترتّبة عن التأليفات الصوتية وما إلى ذلك؛ من أجل تحديد تلك الخصائص التّعبيرية الفرادية المصطلح عليها بالبصمة الكلامية، التي تصدر بطريقة لاشعوريّة، فتدين صاحبها أو تبرّئه... وفي نظرنا لا تقلّ عنها البصمة الإشارية شأوا في تذليل مسالك التّحقيق رغم أنّنا لم نجد لها حظوة من التّأليف والإشادة في مكتبة اللّسانيات الجنائيّة العربيّة، ولعلّ في الأدلّة الجنائية الماديّة من الغنى ما لا يستدعي اللّجوء إليها، ولكنّ هذا لا ينفي البتّة قيمتها الحجاجيّة، وفي تلك الوقائع الغربية كفاية التمثيل والتدليل، ومكاشفتها تؤتى انطلاقا ممّا يمكن أن يستحضره الجاني من علامات بصرية، أيقونيّة أو تشكيليّة أو فنّية أو شيفريّة، تصف ما يختزنه لاوعيه من خصوصيّات تعبيريّة قادرة على محاكمته إثباتا أو نفيا.

رغم البدايات المشكّكة في مدى مصداقيّة الأدلّة اللّسانيّة كلامية كانت أو إشارية - بالتخريج البارثي- في الدّوائر القانونية والاعتماد عليها كأدلّة جنائية ثابتة إلاّ أنّ التّقانة الحديثة مكّنت لها في السّاحة القضائية الغربية، وباتت مبادئ اللّسانيات الجنائيّة معتمدة في مكافحة الجرائم المنظّمة لإحقاق حقّ البريء وإدانة الجاني ... ولكنّه لا يزال يشكو عربيّا نزر الإبانة العلميّة- رغم إرهاصاته التراثية- فما بالك بإسناده إلى آليات التّحقيق الأمني...

لزاما لهذا، تصبح من توصيات البحث:

_ تنسيق الجهود بين أقسام اللّسانيات التّطبيقية -باعتبار اللّسانيات الجنائية فرعا منها- بالمؤسّسات الأكاديمية والأجهزة الأمنيّة لتبادل الخبرات العلميّة.

_ فتح تخصّص مستقلّ للّسانيات الجنائية لتوثيق مخرجات الجامعات بالواقع الاجتماعي ما دامت اللغة دليلا جنائيّا.

_ استثمار الكفاءات اللّسانية الجنائية المتميّزة وإشراكها في أجهزة التّحقيق الأمني.

_ لفت انتباه الطّلبة إلى هذا المجال الحيويّ درءا لتلك الشّبهات حول تخصّص اللغة العربية المنوط بفنون القول من الشعر والنثر.

_ تنظيم المؤتمرات العلميّة الوطنيّة والعربيّة المعالجة لموضوع اللّسانيات الجنائيّة بشراكة مع الأجهزة الأمنيّة للدّولة .

7. قائمة الإحالات:

[1] أمبرتو إيكو، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2002، ص 273

[2] محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمّارة، بتر الزمان، تونس، (د ط)، 2013، ص 17

[3] سعيد بن كراد، وهج المعاني، سيميائيات الأنساق الثقافية، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2013، ص 185

[4] المرجع نفسه ، ص 23

[5] ينظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، شركة مكتبات عكاظ، السعودية، ط4، 1983، ص5

6 أحمد أبو زيد، النصوص والإشارات، قراءة في فكر رولان بارث، عالم الفكر، مج11، 1980، ص 253

[7] مايكل كورباليس، في نشأة اللغة من إشارة الفم إلى نطق اليد، تر: محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، 2006، ص118.

[8] فؤاد إسحاق الخوري، لغة الجسد، دار الساقي، بيروت، ط1، 2000، ص6.

[9] محمد كشاش، لغة الإشارة من البدائية والتلقائية إلى لغة عالمية، مجلة الفكر العربي، ع95، 1999، ص 25

[10]نجاة سعدون وجمال بوتشاشة، البناء اللغوي للنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظلّ لغة الاختصاص، مجلة الأثر، ع28، جوان2017، ص40

[11]صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية (تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها)، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، السعودية، ط1، 2020، ص 22

[12]المرجع نفسه، ص 29.

[13] ابتسام بنت عبد الرحمن الرشودي، اللسانيات والصوتيات الجنائية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج2، ع7، ص 210

[14]عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي (نشأته وتطوره وتطبيقاته)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج23، ع45، ص277.

[15] المرجع نفسه، ص 280

[16] صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية ، ص 25

[17] المرجع نفسه، ص 27.

[18] ينظر: ، المرجع نفسه، ص 46، 47.

[19] جون أولسون، علم اللغة القضائي (مقدمة في اللغة والجريمة والقانون)، تر: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص37، 38.

[20] نور الهندي وعاصم بني عامر، البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية، مجلة دراسات، مج 47، ع4، 2020، ص122.

[21] المرجع نفسه ، ص ن.

[22] المرجع نفسه ، ص ن.

[23] فتح الله سليمان، الأسلوبية: مدخل نظريّ ودراسة تطبيقيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (دط)، 2004، ص14.

[24] ينظر: نور الهندي وعاصم بني عامر، البصمة الكلامية بين التطبيقات القضائية الغربية والعربية، ص123-130

[25] يوسف مهوب وعز الدين ريطاب، بروتوكول معاينة الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة (دراسة قانونية تطبيقية)، مجلة دراسات وأبحاث، ع21، ص485.

[26] ينظر: أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللغة (https://mana.net/linguistics/13/9/2019)

[27] عبد الحق العادي، البصمة اللغويّة بين سلطة اللغة وجماليّة الأسلوب، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت، الجزائر، مج 6، ع1، جوان 2022، ص64

[28] عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الإجرامي، ص287، 288

[29] محمد خطّابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991، ص56.

[30] https://www.youm7.com/story/2019/11/10

[31] https://www.aljazeera.net/news/arts/2020/12/14